Al HIKMAH JOURNAL, JANUARY 2020,
VOL 3, ISSUE 1
EISSN: 2637-0581
www.alhikmah.my

التدخل الدولي ومساهمته في إسقاط الدولة في ليبيا والإطاحة بنظام معمر القذافي

International intervention and its contribution in the overthrow of the Libyan State and the overthrow of the regime of Muammar Gaddafi

صالح سالم مسعود البوسيفي[1]

الفاتح عبد الله عبد السلام[2]

Saleh .S. Masoud EL buseifi

EL fatih A. Abdelsala

ملخص:

تتناول هذه الدراسة أحداث التدخل الدولي في ليبيا عام 2011م، وأسقاط الدولة في ليبيا والإطاحة بنظام حكم معمر القذافي، الذي شكل دولة مركزية قوية استطاع بسط نفوذه على سائر تراب الوطن بقبضة أمنية حديدية لفترة زمنية طويلة، وكان له حضور على المستوى الإقليمي والدولي، وتم تصنيف الحكم في ليبيا من ضمن دول محور الشر في الاستراتيجية الأمريكية، حيث تبلورت شخصية العقيد معمر القذافي كقائد معاد للغرب، إضافة إلى الخلافات والعداءات مع الدول المجاورة، لذلك ادخل النظام الليبي في عهد القذافي ليبيا في زوبعة من المشاكل، وبخاصة مع الدول الأجنبية، حتى أضحى الاغتيال الاقتصادي للأمم أحد أهداف التدخل الأجنبي، وقد استغلت الدول الغربية الأحداث التي عرفتها العديد من الدول العربية، فيما يعرف بالربيع العربي بتصفية حساباتها مع نظام الحكم في ليبيا القذافي، استخدم الباحث المنهج التاريخي لسرد الأحداث الدولية من مرتكزات فكرية بغية فهم واستيعاب تلك التطورات، ومدى تأثير التدخل الدولي في إدخال ليبيا في حالة من الفوضى، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على أساس وصف دقيق للأحداث الدولية التي تحيط بليبيا، وخاصة فيما يتعلق بإسقاط ليبيا والإطاحة نظام حكم قائم، وإدخال البلاد في مستنقعات العنف المسلح والحروب لتشريد شعبها ونهب ثروات البلاد، وتناول البحث الدوافع المعلنة وغير المعلنة للعديد من القوى الإقليمية والدولية للتدخل في ليبيا، حيث اتضح أن معظم هذه الدوافع لم تخلو من أغراض اقتصادية وجيو استراتيجية.

الكلمات المفتاحية: التدخل الدولي، ليبيا، سيادة، العنف المسلح.

[1] طالب دكتوراه بقسم العلوم السياسية، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا .mantser2011ss@gmail.com

[2] محاضر بقسم العلوم السياسية، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا. elfatih@iium.edu.my

Al HIKMAH JOURNAL, JANUARY 2020,
VOL 3, ISSUE 1
EISSN: 2637-0581
www.alhikmah.my

Abstract:

This study deals with the events of international intervention in Libya in 2011 led Culminating in the overthrow of the regime of Muammar Gaddafi, which formed a strong central state that was able to extend its influence over the entire country with an iron security grip for a long time, and had a presence at the regional and international level, and that led to classify governance in Libya as among the axis of evil in the American strategy, where the character of Colonel Muammar Gaddafi crystallized as an anti-Western leader. In addition, to that there were differences and hostilities with neighboring countries, so the Libyan regime under Gaddafi entered Libya in a whirlwind of problems, especially with foreign countries. Western countries have taken advantage of the events that many Arab countries have known during the so-called Arab Spring by settling their scores with Libya's Gaddafi regime. The researcher used the historical method to follow international events in order to understand and absorb these developments. International intervention threw Libya into chaos. The study used as well a descriptive and analytical approach based on a thorough description of the international events surrounding Libya, especially with regard to the overthrow of the existing regime, and the inclusion of the country in the swamps of armed violence and wars to displace the people, the looting of the country's wealth, and touched on the motives declared and undeclared by many of the regional and international powers to intervene in Libya It turned out that most of these motives were not devoid of economic and geo-strategic motives.

Key words: international intervention, Libya, sovereignty, armed violence.

تمهيد:

لأكثر من أربعة عقود، لم يعمل نظام القذافي على بناء دولة حديثة، وإنما على النقيض من ذلك قام بتدمير مؤسسات الدولة، وأسس نظاماً مضطرب الأركان، واختزل نظام الحكم في شخصه فقط، إذ لم تكن هناك مؤسسات بل تجمعات مصطنعة اتخذت أشكالاً تنظيمية لا تتمتع بأي استقلالية عن شخص القائد معمر القذافي، وبعيداً عن المنظومة المؤسساتية التي يتم تحديدها من قبل الدساتير العالمية، فقد عرفت بالجماهيرية، وكرست فيها مفاهيم النظرية العالمية الثالثة والكتاب الأخضر، وصارت سياستها الخارجية متأرجحة بين الوحدوية والقومية والقارية والعالمية ما شكل واقعاً مغايراً أدخل ليبيا في العديد من الصراعات والأزمات مع الدول الغربية، وفي 2011م مرت بعض الدول العربية ببركان ثائر زلزل عرش الأنظمة العربية التي لم تكن منحازة إلى المواطن، ومراهنات على شعوبها فكان لليبيا نصيبها من رياح التغيير العاتية بتلك البلدان فانطلقت على إثرها مظاهرات شعبية مطالبة بإسقاط نظام القذافي الذي عالج تلك المظاهرات بالعنف والقمع، لتدخل ليبيا في دوامة مواجهة عنيفة ومسلحة معطية الذرائع للتدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، فأصبحت ليبيا تقاذفها الأمواج الضارية لتدخل في حالة من الفوضى والانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي.

السياسة الخارجية على الصعيد الدولي في عهد القائد معمر القذافي:

تميزت العلاقات الليبية بالغرب بالتوتر وخاصة مع الولايات المتحدة، فمنذ اعتلاء العقيد معمر القذافي سدة الحكم سنة 1969م تعارضت التوجهات الغربية مع النظام الحاكم في ليبيا وذلك في أمور عدة أهمها اختلاف الأيدولوجيا، ومناهضة الاستعمار والصهيونية في فلسطين، والصراع من أجل الوحدة العربية، مروراً بمساعي ليبيا للسيطرة على أسعار النفط في منظمة الأوبك عبر وضع سقف للإنتاج، ومد يد العون لحركات التحرر الوطنية، غير أن السياسة الخارجية الليبية شهدت اختلافاً على المستوى الدولي وذلك على مرحلتين:

قبل انهيار الاتحاد السوفيتي:

توجهت ليبيا في هذه المرحلة إلى تمتين علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، من خلال مساندتها لحركات التحرر في تلك الحقبة وبشكل خاص في القارة الإفريقية، ودعمها للكفاح المشروع في وجه الإمبريالية والصهيونية.

كما اتبعت ليبيا سياسة خارجية لمناهضة الاستعمار والإمبريالية الأمر الذي جعلها في صدام مع القوى الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى فرض سطوتها على الدول العربية على حساب استقرار وأمن الأمة العربية، وقد التزمت ليبيا في سياستها الخارجية بأهداف الأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز الداعية إلى توطيد السلم والأمن الدوليين، ويعد حق النقض من القضايا الهامة التي عملت عليها الدبلوماسية الليبية إذ عدته إلغاءً لاستقلال سائر الشعوب وظلماً لها[3].

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي:

حاولت السياسة الخارجية الليبية منذ العام 1990م، أن تبرمج نفسها بالشكل الذي يضمن لها الحياد مبتعدةً في ذلك عن الاعتداءات والانزلاقات، وهو ما حدث فعلاً حين تعرضت ليبيا لغارات جوية أمريكية سنة 1986م على مدينتي بنغازي وطرابلس، وبالإمكان القول إن فرض العقوبات على ليبيا سنة 1992م كان له أثر سلبي على السياسة الخارجية لليبيا في تلك الفترة[4].

كما توجهت سياسة ليبيا الخارجية إلى توثيق علاقاتها مع الدول الصغيرة، ولا سيما الدول التي تواجه مشاكل سياسية مع الغرب، مثل نيكاراغوا وبنما، بيد أنه وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م تغيرت السياسات الخارجية الليبية،

[3] فتحي معتوق أحمد، **المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية 1990/2003**، (الجماهيرية الليبية: مجلس الثقافة العام، ط1، 2008م)، ص137.

[4] كمال العريفي سحبون، **أثر انهيار الاتحاد السوفياتي على السياسة الخارجية في الفترة 1990/2000**، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، ط1، 2003م)، ص42.

وبخاصة إثر إعلان ليبيا عن تخليها عن برنامج امتلاك السلاح النووي، وهو ما جعل العلاقات الليبية والدبلوماسية الليبية تتحسن، إذ أعلن معمر القذافي الحرب على الإرهاب، ووجه تعازيه للشعب الأمريكي في خسائره البشرية، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي يؤطر لمفهوم الإرهاب، فجعلت السياسة الخارجية الليبية من تلك الأحداث آلية للتقارب بين ليبيا والولايات المتحدة، مع استمرار دعمها لحركات التحرر الوطنية في شتى بقاع العالم، وترتب على ذلك نتائج سلبية على صعيد السياسة الخارجية لا سيما اتهامها بدعم الإرهاب[5].

تعود طبيعة النظام السياسي الحاكم في ليبيا إلى شخصية العقيد معمر القذافي الذي يعدّ أطول حاكم غير ملكي من حيث مدة الحكم في تاريخ العالم كله، وأطول حاكم في التاريخ الليبي منذ أن أصبحت ليبيا ولاية عثمانية عام 1551م، ولكن مع ذلك يعتبر نفسه ليس حاكماً ولا يشغل أي منصب بل "قائداً وزعيماً للثورة" في حين أن الشعب هو من يحكم نفسه بنفسه، كان القذافي رجلاً غريب الأطوار، وغالباً ما كان يخرج عن المعتاد في أفكاره، حتى أنه لقب نفسه بـ "ملك ملوك إفريقيا".

أصبحت ثورة الفاتح من سبتمبر تنحو منحاً مغايراً لما كان يرجوه الليبيون، فقد ألقت التحولات الثورية انعكاسات حادة على طبيعة الحراك الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، وكان انفراد القذافي بالسلطة ظاهراً منذ البداية، حيث حمل معه ملف نزاعه السياسي لكافة العناصر الوطنية والتيارات الفكرية المخالفة لأطروحته وأولوياته الثورية ومسؤولياته دون غيره بقضيتي النفط والأمن، واعتباره التدخل في شأنهما أمراً خطيراً على النظام الثوري، وتم تأجيل برامج التنمية لصالح قضية تحرير فلسطين والوحدة العربية، واتصفت طريقة إدارة نظام القذافي البلاد تخطيطاً وتنفيذاً بالفوضى والارتجالية والاستهتار المتعمد، ما أدى إلى تهاوي البنية الاقتصادية، وتبديد ثروات وموارد البلاد على التحالفات مع مختلف الحركات اليسارية الثورية في العالم، ابتداءً بالمناضلين الشيوعيين في بلجيكا إلى جبهة التحرر في نيكاراغوا والسلفادور إلى الجيش الأحمر في اليابان، ما أوصل البلاد إلى حالة من التخلف في ليبيا بالرغم من الثراء الهائل للدولة الليبية[6].

التدخل الأجنبي من أجل نهب أموال المؤسسة الليبية للاستثمار الخارجي.

لقد كان للانقسامات السياسية في ليبيا تأثيراً مباشراً على مؤسسة الاستثمار الليبية إذ تتولى إدارة مليارات الدولارات خارج ليبيا، ما جعلها عرضة لتدخل الجماعات المسلحة المتنفذة في العاصمة طرابلس عن طريق التعيينات التي يتم فرضها بالقوة طبقاً لما كشفه تقرير أممي بشأن ليبيا، وقد كشف فريق الأمم المتحدة المهتم بالشأن الليبي عن وجود انتهاكات كبيرة واختلاس لمبالغ مالية ضخمة؛ بسبب ازدياد تأثير الجماعات المسلحة في مؤسسات الدولة ضمن إطار سعيها لتعزيز نفوذها ومصالحها المالية، كما تسلل كثير من قادة تلك المليشيات لشغل المناصب العليا فضلاً عن الغموض الذي يكتنف قيمة الأرصدة المودعة

[5] إبراهيم فتحي عميش، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا**، (القاهرة: برنيق للطباعة والترجمة والنشر، ط1، ج1، 2008م)، ص402.
[6] إبراهيم فتحي عميش، **المصدر السابق**، ص403.

والمجمدة في الخارج خاصة في ظل غياب آلية رقابية عليها؛ نظراً لما تعيشه البلاد من حالة انقسام وسيطرة تلك المليشيات على طرابلس العاصمة.

استطاعت بعض الحكومات الأجنبية نتيجة لغياب مؤسسات ليبية نزيهة تأميم العديد من الشركات التابعة لمؤسسة الاستثمار الخارجي الليبية، نحو ما أعلنته حكومة ساحل العاج في يونيو 2016م من تأميم ثلاث شركات للهواتف المحمولة من بينها شركة "لاب غرين" التي تملكها المؤسسة، وتأميم فندق 2 فبراير أيضاً من الحكومة التوجولية، وكذلك تأميم فندق "لايكو غامبيا" من قبل حكومة غامبيا، وتأميم الشركة الليبية الرواندية التي تعمل في حقل تطوير الفنادق من قبل حكومة رواندا، فبدأ يسيل لعاب الدول الحاضنة لتلك الأرصدة عليها، كبريطانيا التي تسعى جاهدة منذ مدة إلى إعداد قانون يتيح لها استخدام وتملك الأرصدة الليبية المجمدة في بنوكها؛ تعويضاً لضحايا الجيش الإيرلندي والتي تتهم لندن نظام القذافي بدعمه في الثمانينيات من القرن الماضي.

وعلى الرغم من أن ما ينشر من أرقام تشير في الغالب إلى ما يربو عن 100 مليار دولار ما بين أرصدة بنكية وحسابات شخصية، بيد أن بعض الأرصدة لم تذكر أماكنها إلى أمد قريب كما في الأموال المجمدة في بنوك بلجيكا التي لم يدر الحديث بشأنها لحين تسرب الملف من خلال وسائل الإعلام البلجيكية، والتي نبهت إلى اختفاء مبالغ مالية ضخمة تربو على 10 مليار يورو من أصل 16 مليار يورو مجمدة هناك، وقد كانت مجمدة في أربعة حسابات مودعة في بنك يور وكلير في بروكسيل وأشارت إلى أن تلك المليارات وصلت ليد مجموعات مسلحة في الداخل الليبي دون سندات قانونية، فقامت لجنة مشكلة من خبراء التحقيقات في الأمم المتحدة بزيارة إلى بلجيكا؛ لاكتشافها خللاً في تعامل الحكومة البلجيكية مع الأرصدة الليبية المجمدة، واعتبرت اللجنة أن الحكومة البلجيكية قد فشلت في تطبيق إجراءات الأمم المتحدة والتي جرى فرضها على الأموال الليبية المجمدة في الخارج عام 2011م، وارتبطت تلك الأرصدة بمدفوعات فوائد الحسابات البنكية الليبية بشحنات أسلحة مرسلة إلى مجموعات ليبية مسلحة في طرابلس تمتهن تهريب النفط والاتجار بالبشر بالرغم من تأكيد مسؤولين ليبيين منذ فترة على أن الأرصدة الليبية المجمدة في مأمن في الخارج وتدر أرباحاً كبيرة، وتخضع لمؤسسات الرقابة، غير أن قضية الأموال المجمدة في بلجيكا تشير إلى الخلل في مراقبة وإدارة تلك الأموال.

تعد الأموال الليبية المجمدة جوهر الصراع الموجه للأحداث التي دارت سنة 2011م، وعلى مدار التاريخ فإن الدول الغربية لا تتحمس لدعم وتأييد قضية عادلة بقدر ما تتحمس لتحقيق مصالحها ودوافعها الاقتصادية وراء البحار، وعقب الأزمة الاقتصادية سنة 2008م والتي نزلت بساحة كبريات العواصم الغربية وأصابتها في مقتل، أصبح البحث عن حرب ترفد موارد جديدة مسألة ضرورية، إذ إن بنك التسويات الدولية في جنيف يرصد التعاملات المالية بين البنوك العالمية في إحصاءات نشرها في يناير عام 2011م، وأكد أن الليبيين لديهم ودائع في بنوك خارجية أجنبية تقدر بقيمة 26 بليون دولار، وأنها في

معظمها تتبع لبنوك ليبية، ويدير قسماً منها المصرف الليبي الخارجي، ومن ضمن تلك الودائع مبلغ 8.2 بليون دولار يمتلكها ليبيون مقيمون خارج ليبيا.

وقد تضمن تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في أواخر سنة 2010م تقديراً لموجودات خارجية يمتلكها الليبيون بما يقارب 152.4 بليون دولار، وتحتل ليبيا الترتيب رقم 57 حتى سنة 2014م بحسب تقرير صادر عن منظمة النزاهة المالية، وتبقى تلك الأموال المجمدة والمنهوبة في بنوك أمريكية وأوروبية كرموز في الصناعة المالية العالمية من جهة، ومن جهة أخرى بقرة حلوباً لتلك البنوك، وألحقت الخسارة بقسم من الأموال المودعة في صندوق ليبيا السيادي، والذي يديره مصرف "غولدمان ساكس" الأمريكي، الأمر الذي حث الصندوق الليبي على مقاضاة بنك "غولدمان ساكس"، وهي دعوى بدأت المحاكم البريطانية بالنظر فيها في يونيو سنة 2016م، إلا أن الفوضى المستشرية في ليبيا أثرت في مسار سير القضية في ظل وجود فريقين ليبيين متخاصمين، الأول في مالطا والثاني في طرابلس، ولدى كل منهما طاقم من المحامين وعلاقات عامة وخاصة به، وقد عينت لاحقاً شركة محاسبة بغية إدارة القضية لصالح ليبيا، وقد توصل مصدر التقرير إلى أن ليبيا خسرت 2.1 بليون دولار مع بنك "غولدمان ساكس"، ومن هنا يرشح التفتت المؤسسي الذي تعانيه ليبيا بقاء حال الأموال المهربة في الخارج على ما هي عليه لأجل غير مسمى.

وفي أكتوبر 2016م رفضت المحكمة البريطانية العليا الدعوى المقدمة ضد بنك "غولدمان ساكس"، وقد شعرت المؤسسة الليبية للاستثمار بخيبة أمل جراء الحكم الصادر في قضية الأرصدة الليبية، من قبل القاضية "فيفيان روز"، وأضافت في بيان "نحتاج إلى وقت لاستيعاب الحكم ودراسة جميع الخيارات، في الوقت الحالي"، وتلفت الشكوى إلى استغلال بنك "غولدمان " ضعف سلطة الاستثمار الليبية بشكل غير مقبول، وحثها على الدخول في صفقات مشبوهة بهدف تحقيق "بنك غولدمان ساكس" لأرباح طائلة.

كما أن وكالة رويترز نقلت عن ناطق باسم بنك "غولدمان ساكس"، قوله: أن محكمة بريطانية كانت أصدرت حكماً لصالح البنك في نزاع بشأن 9 معاملات مالية قيمتها 1.2 مليار دولار مع الصندوق السيادي المالي الليبي البالغ 67 مليار دولار، وفي الإطار نفسه رفعت المؤسسة الليبية للاستثمار دعوى ضد المصرف الفرنسي "سوسييتيه جنرال" سنة 2014م، وطالبته بالتعويض بمبلغ وقدره 2.1 مليار دولار يتعلق بمجموعة من المعاملات تمت في الفترة ما بين عامي2007 – 2009م، وكانت مستعدة لمقاضاة المصرف أمام القضاء البريطاني، بيد أنه طعن في الدعوى قبل أن تنظر المحكمة في شأنها، واتجه البنك الفرنسي إلى خيار التسوية مع الصندوق السيادي الليبي، وتعين عليه دفع ما يقارب مليار يورو من قيمة أرباح الربع الثاني للتسوية والتي تمت خارج المحكمة في مايو سنة 2017م مع المؤسسة الليبية للاستثمار، كما أن تقريراً آخر صدر لجمعية الشفافية الليبية وقدر قيمة الأرصدة المهربة من ليبيا بمليارات الدولارات عن طريق الشحن الجوي، وتؤكد تلك المصادر المسؤولة امتلاك الحكومة الليبية لدلائل وتأكيدات على تهريب هذه الأموال إلى كندا، والمكسيك، وبنما، وجنوب

أفريقيا، ومصر، وإيطاليا، وفرنسا إضافة إلى تونس، وهكذا تبقى الأزمة السياسية التي تعصف بالمشهد الليبي والتي تؤثر على فاعلية عمل المؤسسات المالية والاقتصادية التي أضحت جزءاً من الصراع المستعر بين تلك الدول، والأموال الليبية المجمدة في الداخل والخارج[7].

الدوافع القطرية غير المعلنة للتدخل في ليبيا:

لقد وضحت الدوافع القطرية لتخريب المنطقة العربية، إذ تسعى قطر لخدمة أهدافها التوسعية، ومن خلفها مصالح الدول والشركات الكبرى، عن طريق السيطرة على خيرات الدول العربية من خلال الإطاحة بالأنظمة الحاكمة فيها، وتنصيب حكومات خاضعة لها بالكامل، متخذة الإرهاب وسيلة لتحقيق هذه الأهداف، فقطر أطاحت بنظام القذافي لا من أجل الليبيين، بل من أجل هدف آخر وهو عدم منافسة ليبيا لها في أسواق الغاز العالمية.

كانت البداية في كيوتو في اليابان في 11ديسمبر 1999م عندما وقعت الدول الصناعية الكبرى على اتفاقية تقليل الانبعاث الحراري للغازات في طبقة الغلاف الجوي، والذي كان السبب في فقدان قسم كبير من طبقة الأوزون، وتضررت العديد من الدول بفعل التقلب المناخي، وطبقاً لهذه الاتفاقية فقد اتجهت الدول الكبرى إلى اعتماد الغاز بدل النفط، فألزم الاتحاد الأوروبي نفسه باتفاقية "كيوتو"، وصار التحول إلى الغاز بدلاً عن النفط واقعاً مفروضاً.

وفي هذه الأثناء بدأت قطر بتسييل الغاز للأسواق الأوروبية منافسة بذلك الغاز الروسي، وكان هذا المشروع كفيلاً بأن يجعل قطر أحد أهم مصدري الغاز المسال الذي يصل أوروبا، لولا إقدام شركة غاز بروم الروسية على شراء حقوق تسويق الغاز في نيجيريا، وسارعت غاز بروم الروسية كذلك بالإعلان عن توقيع اتفاق مع نيجيريا التي تملك تاسع أكبر احتياطي غاز في العالم، بقيمة 2,5 مليار دولار مستهدفة بناء مصافي غاز ضخمة، وأنابيب لنقله، ومحطات لتوليد الطاقة فيها، بغية تصدير الغاز إلى أوروبا عبر خط أنابيب يجتاز ليبيا ويصل إلى أوروبا، وهنا ظهر نزاع من نوع آخر وهو التحكم في الغاز عبر التحكم بمرور أنابيبه العابرة للقارات، وصارت هذه الأنابيب بمثابة شرايين للعديد من الدول وخاصة دول غرب أوروبا؛ لذلك استحوذت غاز بروم الروسية على نصف حصة شركة ايني الإيطالية في ليبيا.

في تلك الأثناء اكتشفت شركة توتال الفرنسية حقل غاز طبيعي عملاق في ليبيا وهو حقل "NC7" في حوض غدامس يحتوي على احتياطات ضخمة تكفي لسداد احتياجات أوروبا لمدة 30 عاماً، واتفقت الشركة مع مؤسسة النفط الليبية على شراء حقوق الامتياز في ذلك الحقل بقيمة 140 مليون يورو، وجرى التوقيع على بروتوكول الاتفاق في أغسطس عام 2009م، بين "كريستوف دو مارجيري" رئيس شركة توتال، وشكري غانم الرئيس الأسبق للشركة الوطنية الليبية للنفط،

[7] عبد الباسط غبارة، **بوابة إفريقيا الإخبارية**، (طرابلس: المرصد عين على الأحداث، ع 56، 29نوفمبر 2018م).

وقد كان هذا الاتفاق عائقاً أمام اتفاق شراكة بين قطر وتوتال الذي تم توقيعه سنة 2006م، بعد اشتراط ليبيا منع دخول شريك ثالث على خط الاتفاقية.

ليس مستغرباً أن اغتيال كل من وزير النفط الليبي شكري غانم، ومدير شركة توتال "كريستوفر مارجيري" اللذين قاما بالتوقيع على الاتفاق الأول 2009م، والذي تضمن شرط ليبيا الوحيد بألا تدخل أية جهة ثالثة إلى جانب توتال في تلك الحقوق، وهكذا تطوى صحيفة اتفاق "NC7" وتُوقّع محله اتفاقية أخرى بشروط جديدة، وقد وقع المجلس الانتقالي الذي كان يخضع لأوامر الحكومة القطرية عليها.

في مارس 2013م فجرت القناة الفرنسية "كنال بلاس" الشهيرة قنبلة إعلامية، حين كشفت معطيات وحقائق خطيرة عن الدور القطري في "الربيع العربي"، والذي يعود إلى العام 2009م بدلاً من العام 2010م، إذ يبدأ من ليبيا لا من تونس، وكشف البرنامج الشهير "تحقيقات خاصة" على تلك القناة بالاعتماد على شهادات أدلى بها رجال من المخابرات البريطانية والفرنسية ووسطاء مال وسياسيين من أمثال زياد تقي الدين رجل فرنسا السابق في ليبيا، وخبراء وإعلاميين وعسكريين، وكشفت أن قطر سعت للإطاحة بنظام معمر القذافي منذ عام 2009م، وأنها فشلت في هز أركان نظامه إلى أن انطلقت شرارة الأحداث في تونس، حينها انخرطت قطر إلى العظم في لعبة دعم ومساندة "الربيع العربي" تحت مسميات الديموقراطية والحرية، وكان دافعها في ذلك هو الحصول على حصة شركة "نورث غلوبال أويل غاز كومباني" في حقل الغاز الضخم "NC7" الذي يقع جنوب شرق طرابلس، وهي الحصة التي أعطاها القذافي لزياد تقي الدين صاحب "نورث غلوبال"، وصديقه المشترك مع ساركوزي، وذلك بمناسبة زيارة القذافي التاريخية إلى فرنسا في 2007م.

وكان تقي الدين قد باع حصته إلى شركة توتال، وفي أواخر عام 2009م كانت المفاوضات تسير في منحى رسمي بين ليبيا من جهة وشركة توتال من جهة أخرى، بيد أن القطريين أرادوا التموضع والتمركز في ليبيا عبر شراء نسبة من حقوق تشغيل حقل "NC7" من الشركة الفرنسية، وحين علم المسؤولون الليبيون بالأمر هاجوا وثارت ثائرتهم؛ لعلم القطريين بهذه الصفقة، وأنهم يريدون الدخول فيها بشدة، فأعلموا شركة توتال أنه لن يكون للقطريين نصيب في هذه الصفقة، إلا أن توتال لم تمتلك من القوة ما يعينها على إقناع قطر، فكان أن أعلمت الحكام في الدوحة أن العقيد لا يريد دخولهم في الصفقة بأي شكل من الأشكال.

إلا أن الأمير لم يستوعب الأمر، ولم يقبل استبعاده بهذا الشكل، ولما انسد الأفق أمام القطريين وتبينت استحالة المفاوضات، عمدوا إلى تشجيع فكرة الحرب على القذافي والزعم بأنه ديكتاتور، وحرضوا فرنسا على إعلان الحرب على ليبيا بغية استغلال واستثمار الغاز الليبي لاحقاً. فتحريض قطر لفرنسا لشن الحرب على ليبيا هو أمر طبيعي ومنطقي جداً؛ نظراً لما لدى ليبيا من مصادر هامة للطاقة، وبالتالي فإن وضع اليد على هذه المصادر يسمح بالتدخل فيها بشتى الوسائل.

وفي سبتمبر من عام 2010م توقفت المفاوضات بين ليبيا وتوتال بشأن استغلال حقوق حقل "NC7"، ومن هنا انطلق سيناريو لتخطيط الإطاحة بنظام القذافي عن طريق وضع خطة حربية منطقية، في تلك الأثناء سافر مسؤول ليبي كبير إلى فرنسا خلسة، ونزل في جناح في نزل كونكورد بباريس، وهو "نوري مسماري" ذراع العقيد القذافي الأيمن، والمسؤول عن البروتوكول الرئاسي، وشكلت الأحداث في تونس الفرصة لقطر للضغط على النظام الليبي، الذي رفض مناقشة فكرة الحضور القطري في حقول ليبيا النفطية والغازية، فكان سعي قطر إلى تطويقه والإحاطة به من جهة تونس، ثم من جهة مصر التي اندلعت الأحداث فيها مباشرة عقب تونس، وكشفت الأحداث تمويل قطر لخطط بهدف إسقاط نظام القذافي وحتى قبل اندلا ع الثورة، وأما عن قضية التحالف مع فرنسا فإنها تعود لقناعة فرنسا بضرورة السيطرة وبمساعدة قطرية على أكثر من 35% من النفط والغاز الليبي، الأمر الذي وقع بالفعل إثر تهاوي نظام القذافي، والتوقيع على اتفاقية مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي، وأفصح الخبراء العسكريون الذين قدموا شهاداتهم في البرنامج أن بريطانيا وفرنسا بدأتا التخطيط للسيطرة على ليبيا منذ نوفمبر عام 2010، أي قبل انطلاق أحداث تونس بشهرين، من خلال الإعلان عن مناورة عسكرية مشتركة بين الجيشين بمساعدة قطرية بين 21 و25 مارس 2011م، الأمر الذي حصل بالفعل على شكل حرب، حيث بدأ قصف ليبيا في ذاك التاريخ وبغطاء دولي هذه المرة، وقد أكد الخبراء العسكريون وأفراد من المخابرات الفرنسية "تحت غطاء السرية" أن التعليمات كانت قد صدرت قبل ذلك بكثير، فانتشر العسكريون والجواسيس في ليبيا لتهيئة أرضية مناسبة للتحرك، وأكد الخبراء العسكريون على أن من المستحيل أن تستطيع بريطانيا وفرنسا الدخول في حرب، كالتي جرت في ليبيا قبل الإعداد العسكري والمادي واللوجستي الذي يأخذ على الأقل ما بين"6-8" أشهر في أسرع الحالات[8].

الدوافع المحركة لحلف الشمال الأطلسي للتدخل في ليبيا:

يعدّ حلف شمال الأطلسي "الناتو" أحد أهم الأحلاف الدولية في العالم المعاصر كونه يمثل ذراع الغرب حول العالم ومن ضمنه المنطقة العربية، والأدوار التي ينفذها هي من القضايا التي تثير كثيراً من الجدل والنقاشات السياسية؛ نظراً لكون ظروف تأسيسه مختلفة عن الظروف الحالية، إذ لم يعد الحلف مؤسسة دفاعية فقط، وإنما أصبح مؤسسة ضامنة لمصالح الغرب، فاستراتيجية حلف الناتو بعد الحرب الباردة تمثلت في مهمة التدخل العسكري من دون تحديد مناطق جغرافية بذاتها، وهو ما اقتضى ضرورة بقاء الحلف على أهبة الاستعداد للإسهام في الدفاع بفاعلية أثناء النزاعات، والمشاركة في إدارة الأزمات بنشاط، وذلك طبق القرارات الأممية القاضية بتعديل المادة الخامسة من نظامه الداخلي والتي لم تكن تسمح له بالتدخل من قبل، فقد اتسع مجال التدخل العسكري للحلف ليشمل الأسباب الإنسانية، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وعمليات حفظ السلام سواء كان داخل أوروبا أم خارجها، كما تعدّ منطقة الشرق الأوسط إحدى أهم المناطق التي ينشط فيها حلف الناتو؛

[8] الحبيب الأسود، "عندما قادت قطر وفرنسا حرب الإطاحة بالقذافي من أجل الغاز"، **بوابة أفريقيا الإخبارية**، (تونس: المرصد عين على الأحداث، 10يونيو2017م)، الموقع الإلكتروني .https://www.afrigatenews.net/a/130100

لكونها منطقة للعديد من المصالح الاقتصادية والسياسية والحضارية والأمنية التي ارتبطت بها مصالح واستراتيجيات الدول الأعضاء في الحلف[9].

الدوافع المحركة للأوروبيين للتدخل في ليبيا:

أكدت الأزمة الليبية مرة أخرى أن الاتحاد الأوروبي متعدد سياسياً بالرغم من تحالفه الاقتصادي، وأول نتيجة لهذه الأزمة كانت تصدع محور برلين باريس، إذ امتنعت ألمانيا عن التصويت في مجلس الأمن الدولي وظلت خارج العملية برمتها، فعلى الرغم من تزويد ليبيا لها بحوالي 7% من احتياجاتها النفطية، فإنها رفضت فكرة التدخل العسكري وعدته غير مجدياً، كما تعدّ ألمانيا أهداف التدخل العسكري في ليبيا غامضة، ويساندها في موقفها ذلك الرأي العام والرافض لمشاركتها بأغلبية ساحقة، غير أن الرأي العام ليس حاسماً هناك؛ لأن ألمانيا شاركت في الحملة على كوسوفو على الرغم من معارضته، إضافة إلى ذلك فإن موقف ألمانيا المتحفظ من التدخل في ليبيا لا يخلو من باعث اقتصادي أيضاً، حيث تترأس ألمانيا حملة تقشف في أوروبا، ولا تجد الوقت مناسباً لصرف الأموال الأوروبية في عملية عسكرية هي آخر ما تحتاجه في زمن البقرات العجاف، وهذا ما فعلته الأزمة الليبية في البنيان السياسي الأوروبي.

أما بالنسبة لإيطاليا نجد أن رئيس وزرائها السابق بارلسكوني هو من أول المؤيدين للتدخل الإنساني في ليبيا، وذلك حينما رأى الأرض قد زلزلت تحت أقدام القذافي، فكان أول من ساهم في صناعة الزلزال[10].

ونركز هنا على الدوافع الفرنسية بالتحديد نتيجة انخراطها مع بريطانيا في هذه العملية، ولنفوذها الإفريقي وانتمائها المتوسطي، فقد قادت فرنسا الحملة التحريضية ثم التعبوية للحشد الدولي بغية التدخل في ليبيا منذ الوهلة الأولى، مرتكزة في ذلك على موقف الجامعة العربية، وقد صرح ساركوزي في 15 فبراير سنة 2011م وقال بأن القذافي يجب أن يرحل، ما يؤكد النية المبيتة لفرنسا وحلفائها في تشكيل جبهة واسعة بهدف التدخل العسكري لاحقاً، وهو ما تم بالفعل[11].

الدوافع المحركة للفرنسيين للتدخل في ليبيا:

شهدت العلاقات الليبية الفرنسية حالة تذبذب وعدم استقرار صعوداً ونزولاً، واتسمت بأزمات وصلت أحياناً إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة أثناء حرب تشاد في الثمانينيات من القرن العشرين، ثم حدث نوع من التطبيع في العلاقات عقب عام 2003م مع تحسن العلاقات الليبية بالغرب، غير أنها شهدت موقفاً فرنسياً صارماً من حكم القذافي إثر اندلاع الثورة

[9] سيف مصطفي علوي، **استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي**، (أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع129، 2008م).

[10] أحمد الفقيه، وآخرون، **إلى أين يذهب العرب**، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2011م)، ص211.

[11] خليل سامي أيوب، **موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، مؤسسة الحوار المتمدن الإلكتروني، (ع 3564، 2ديسمبر 2011م).

الليبية، ويعدّ الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولاي ساركوزي عراب التدخل العسكري، حيث أوعز إلى الجيش بالتحرك مباشرة عقب صدور قرار مجلس الأمن 1973 في 17 مارس عام 2011م للإطاحة بنظام القذافي، لتبدأ مرحلة أخرى تتمثل في التدخل في الشؤون الليبية الداخلية، وتغذية التيارات المتناحرة على السلطة، ليظهر تنافس إيطالي فرنسي في الساحة الليبية ساهم بشكل فاعل في عدم تحقيق التقدم في العملية السياسية، ومن ثم وضع ليبيا في وجه تحديات داخلية خطيرة نتيجة تعارض المصالح بين القوى الإقليمية في المنطقة.

سعى ساركوزي إلى إطلاق مبادرة جديدة في الشرق الأوسط وأوروبا وشمال أفريقيا تحت مسمى الاتحاد من أجل المتوسط، وأعلن بأنه ضمن مشروعات إقليمية خدمة للمصالح الفرنسية وعرض قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتغيير السلمي، على أمل أن يفضي إلى السلام والاستقرار ما يوصلها إلى السيطرة السياسية بطرق سلمية.

ولكن العقيد القذافي رفض فكرة قيام الاتحاد من أجل المتوسط على الفور والتي تبناها صديقه ساركوزي، وبين أنه يتقاطع مع مشروع تبنته ليبيا والاتحاد الإفريقي، وأنه يجسد النزعة الاستعمارية، ويهدد الوحدة العربية، وعندما اجتمعت في باريس 44 دولة لمناقشة مشروع الاتحاد الذي تبناه ساركوزي، كان العقيد القذافي هو الزعيم الوحيد الذي غاب عن الاجتماع، وكانت تلك الدول التي حضرت ذلك الاجتماع هي من وقعت على اتفاقيات تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ثم ظهرت نقطة خلاف أخرى بين القذافي وساركوزي حول وجود فرنسا العسكري في إفريقيا، حيث صرح القذافي أنه لم يفهم أسباب حضور فرنسا العسكري في أفريقيا بعد، وقال: "أنا أعتقد أن التدخل الفرنسي في ساحل العاج كان خطأ واليوم الثقة قد فقدت"، كما زادت حدة الخلافات بين ليبيا وفرنسا إثر تباطؤ الأولى عن تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع ساركوزي عام 2008م، ولم تدفع ليبيا غير 2 مليار دولار من أصل 10 مليار دولار وقعتها مع فرنسا، وذلك ما أغضب ساركوزي كثيراً[12].

وتعاني فرنسا كذلك من أزمة مالية واقتصادية حادة ضربت أوروبا ابتداء من اليونان ووصولاً إلى فرنسا مما تسبب في تراجع شعبية ساركوزي، فكانت بحاجة إلى إعادة موطئ قدم لها في مناطق نفوذها شمال أفريقيا وبالأخص ليبيا الغنية بثرواتها الغازية والنفطية، فأصبحت الأزمة الليبية مطية لإدارة السياسة الداخلية عبر السياسة الخارجية، أي الاهتمام بالخارج لإنقاذ الداخل، فضلاً عن أن باريس تنظر باهتمام بالغ إلى موقع ليبيا الجيوا ستراتيجي كبوابة للقارة الإفريقية من جهة الشمال، وتطل على البحر المتوسط عبر ساحلها الشمالي الطويل، ومواردها الطبيعية المتعددة؛ لذا اتخذت موقفها المؤيد للثورة الليبية لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية وعسكرية في تلك المنطقة الحيوية.

[12] بيتر جي كاترنشتاين، **الحضارات في السياسة العالمية**، ترجمة: فاضل جكتر، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ع385، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فبراير 2012م)، ص131-132.

يظهر أن التقارب الحاصل بين ليبيا وفرنسا وباقي الدول الغربية في السنوات الأخيرة كان هدف القذافي منه هو الانفتاح على أوروبا والغرب بشكل عام، والخوف الذي أصابه من التجربة العراقية التي أدت إلى إسقاط النظام الحاكم عام 2003م، فدفعت تلك العوامل النظام الليبي لتقديم تنازلات مالية وسياسية للدول الغربية، وقد كانت تلك خطوات تكتيكية مرحلية اتبعها القذافي في مسيرة تطبيع علاقاته مع الغرب، والاندماج من جديد في المنظومة الدولية بإنهاء حالة العزلة، إلا أن القذافي سرعان ما تجاهل تنفيذ اتفاقاته مع الرئيس ساركوزي، الذي أدى دوراً مهماً لإعادة ليبيا إلى حاضنة المجتمع الدولي بغرض الحصول على مكاسب مالية واقتصادية ونفطية وعسكرية، وهذا ما أدى إلى تغيير جذري في موقف ساركوزي من العقيد القذافي، ودعمه القوي والمباشر للإطاحة به[13].

الدوافع المحركة لتركيا للتدخل في ليبيا:

سعت تركيا إلى عدم اتخاذ موقف مشابه لموقفيها الحاسمين والسريعين تجاه الثورتين المصرية والتونسية في بدايات الثورة الليبية في فبراير 2011م، حيث طالبت بتنحي رئيسي البلدين فوراً، إذ إنها حاولت بذل مساع دبلوماسية للحؤول دون تنحي الزعيم معمر القذافي، وكثفت اتصالاتها مع الأخير في الوقت عينه بغية حثه على تقديم تنازلات والاستجابة لمطالب المتظاهرين، فيما أطلق عليه بـ "دبلوماسية الهاتف"، وقد أعطى موقف تركيا في البداية انطباعاً بأن رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي آنذاك قد انحاز إلى صف القذافي.

وعقب ذلك بدأت تتوالى الانتقادات لتركيا إزاء ازدواجية سياساتها في المنطقة العربية تبعاً لمصالحها، وجرى تفسير موقفها بأنه يرتكز على دافعين أساسيين هما:

1- المصالح: إذ يرى البعض أن الموقف التركي تجاه الثورة الليبية عائد إلى العلاقات التركية الليبية التي اتسمت بالإيجابية في ظل حكم القذافي منذ عقود، وأن تلك العلاقات شهدت تقارباً ملحوظاً في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، حيث أصبحت تركيا الدولة الثانية في العالم في مجال المقاولات في ليبيا حتى عام 2014م بعد الصين، وبلغت قيمة المشاريع التركية هناك 28 مليار دولار، كما بلغ التبادل التجاري بين الدولتين نحو 10 مليارات دولار قبل الثورة في عام 2010م، وعندما اندلعت الثورة عام 2011م كانت هناك عقود تركية فعلية بقيمة 15 مليار دولار، وهي موزعة على المئات من الشركات التركية، إزاء وجود معدات بقيمة 1.5 مليار دولار، وقرابة 160 مشروعاً، كما كان هناك أكثر من 30 ألف مواطن تركي في ليبيا للعمل لذا بدا تأثير المصالح في موقفها واضحاً[14].

---

[13] خالد سعد زغلول، "**قراءة في ملف العلاقات الفرنسية الليبية**"، (القاهرة: جريدة الأهرام اليومي، 31 مارس2011م).
الموقع الإلكتروني. www.alahram.com

[14] Ibid: and Damla Aras "The Syrian Uprising, Turkish-Syrian Relations Go Downhill' Middle East Quarterlyvol.19.no2 (Spring2012)49.

2–تنافس النفوذ مع الغرب: فهمت تركيا أن سعي الغرب لاستصدار قرارٍ أممي لتدخل الناتو العسكري في ليبيا هو فرصة للقوى الكبرى ولا سيما فرنسا لاسترجاع نفوذها التقليدي شمال أفريقيا؛ ولذلك أحست أن تدخلاً كهذا من شأنه أن يهدد المصالح التركية، ومما يدل على المنافسة التركية الفرنسية وحتى قبل الثورة الليبية، لهجة التحدي التي برزت على لسان "أحمد داود أوغلو" وزير الخارجية التركي آنذاك حين قال في 23 نوفمبر 2009م: "إن لدينا ميراثاً آل إلينا من الدولة العثمانية"، إنهم هم العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون الجدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا، نحن ننفتح على العالم كله حتى في شمال أفريقيا، والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب، وخاصة فرنسا التي تفتش وراءنا لتعلم لماذا ننفتح على شمال أفريقيا، لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد ساركوزي كلما رفع رأسه في أفريقيا سفارة تركية وعليها العلم التركي"[15].

كما تتجلى خشية تركيا من الطموحات الغربية في ليبيا في انتقادها لموقفه، حيث قالت "تفسير تركيا سعي الناتو للتدخل العسكري بأنه فرصة للقوى الكبرى وتحديداً فرنسا لعودة نفوذها في شمال أفريقيا"[16].

وكما ظهر هذا المنهج التركي بوضوح حينما أعلن "رجب طيب أور دوغان" رئيس الوزراء التركي في 7 أبريل 2011م، عن "خريطة طريق" تهدف إلى معالجة الوضع الليبي عبر ثلاثة محاور، وهي الوقف الفوري لإطلاق النار، وانسحاب قوات الحكومة من المدن، وإيصال إمدادات المعيشة لها، والإطلاق الفوري لعملية شاملة بهدف تحول ديمقراطي يستوعب جميع الأطياف، وكان الهدف من هذا النشاط السياسي التركي في القضية الليبية هو تعزيز مكانة تركيا الإقليمية،[17] إلا أنه مع تزايد حدة الثورة على القذافي، ثم هتاف المتظاهرين ضد تركيا في بنغازي بسبب موقفها المناهض لتدخل "الناتو" اضطرت تركيا لوضع حد لدبلوماسيتها تلك، وخاصة حين وضع القذافي جانباً وساطة أردوغان ولم يعبأ بها[18].

فقررت تأييد "الناتو" والمشاركة معه في حملته العسكرية على نطاق واسع، حيث زار "أحمد داود أوغلوا" مدينة بنغازي، وتعهد بتقديم الدعم والمساعدة للمجلس الانتقالي، كما أعلن في يوليو 2011م بأن المجلس الانتقالي هو الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي، وأعطته تركيا 200 مليون دولار من أموال ليبيا المجمدة لديها، كما وتعهدت بتقديم 100

---

[15] حزب العدالة والتنمية في عامه الثالث عشر "(تركيا بوست ،31ديسمبر2014م).
موقع الإلكتروني. http://www.turket-post.net/p-11207

[16] Ismail Duman, "*What is Turkey's position on Libya* Word Bulletin, April 12, 2011, at: http://bit.lt/1RxTvf5.

[17] صلاح سالم، **أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية**، مجلة شؤون عربية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ع145، يناير2011م)، ص69-72.

[18] Philip Robins, "Turkey's double gravity' predicament, "International Affairs, vol.89.no.2 (2013)391-392.

مليون دولار أخرى له، وشاركت في وضع معالم خارطة طريق لليبيا، وصارت إحدى أعضاء مجموعة الاتصال حول ليبيا[19]. وغيرت تركيا موقفها كلياً على صعيد التدخل العسكري، فقد قال داود أغلو: "إن تركيا ستقدم المساهمة الملائمة والضرورية لتطبيق قرار مجلس الأمن المتعلق بمنطقة حظر الطيران فوق ليبيا، والإجراءات التي تضمن حماية المدنيين"، ويفسر موقف تركيا هذا هو رغبتها في ألا تكون عكس اتجاه السياسات الراهنة، إذ إنها ترغب في أن تكون جزءاً مهماً من عملية اتخاذ القرار بشأن ليبيا، وادراكها في الوقت نفسه أن هناك مخاطر بانتظارها إن نأت بنفسها عن التدخل، فهي تخاطر بهزيمة وخسارة ليس في مصداقيتها فقط، بل حرمانها كذلك من الوصول إلى اقتصاد ليبيا عقب هزيمة القذافي[20].

لقد أسهمت الأحداث تلك في الدفع باتجاه ضرورة إعادة توليف الدور التركي سعياً لاقتناص الفرص التي قد يشكلها التغيير في شمال إفريقيا، إذ سعت تركيا بقوة إلى إقامة علاقات متينة مع سائر الدول في تلك المنطقة[21].

موقف جامعة الدول العربية من التدخل الأجنبي في ليبيا:

كان موقف الجامعة العربية من الأحداث الجارية في ليبيا واضحاً وسريعاً، فقد كان هذا الموقف استثناء من المواقف المشابهة في مثل تلك الحالات، فجاء قرار جامعة الدول العربية ذي الرقم" 7360 في 12 مارس 2011م"، بالطلب من مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه تدهور الوضع في ليبيا، واتخاذ إجراءات كفيلة بفرض منطقة للحظر الجوي على تحركات الطيران العسكري الليبي، وإقامة منطقة آمنة في المدن المعرضة للقصف كتدابير وقائية تحمي أبناء الشعب الليبي، وتوفر الدعم العاجل لهم[22].

واستصدار الجامعة العربية لذلك القرار بشأن الأزمة الليبية إنما هو نتيجة فقدانها لوسائل القوة العسكرية للتدخل بنفسها وإنهاء الصراع المسلح هناك، على الرغم من امتلاكها قوة شرعية ومعنوية وقوة دبلوماسية واقتصادية، إلا أنها تفتقد الآليات لتنفيذ وتطبيق قرارتها، وهذا يخالف الطموحات العربية الشعبية والرسمية.

لقد قامت مبادرات وقرارات الجامعة في ما يخص الشأن الليبي على أساس من التجاهل التام للأسس والمرتكزات القانونية الحاكمة والواردة في ميثاق الجامعة نفسها، وفي العديد من الوثائق والمرجعيات العربية الأخرى، القاضية بمنع التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي للدول الأعضاء عبر الالتزام بالإبقاء على الخلافات العربية داخل الحيز العربي، وعدم اللجوء إلى

[19] Ibid: and Damla Aras "The Syrian Uprising, Turkish-Syrian Relations Go Downhill' Middle East Quarterlyvol.19.no2 (Spring2012)49

[20] Ismail Duman, op. cit.

[21] نزار عبد القادر، **الربيع العربي والبركان السوري نحو سايكس بيكو جديد**، (بيروت: مطبعة شمص، ط1، 2012م)، ص254.

[22] قرار جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بشأن الوضع في ليبيا" رقم 7360، في 2مارس2011م.
الرابط: www.lasportal.org/

تجميد أو تقليص العلاقات الثنائية على شتى الأصعدة، كما سارعت الجامعة العربية إلى منح الغطاء السياسي لتدخل حلف الناتو في الأزمة الليبية، دون وضع أي قيود أو ضوابط حتى حين انحرف الحلف بتدخله هذا إلى قتل المدنيين وإرسال خبراء أجانب بحجة تدريب الثوار ومساندتهم، واكتفت الجامعة بالتنديد والشجب لقتل المدنيين فقط.

كما ناقضت الجامعة العربية موقفها المبدئي المعلن على مستوى وزراء الخارجية العرب في أغسطس 2011م في الحالة الليبية حول إبقاء التسوية بعيدة عن التدويل وضمن إطار المظلة العربية، وقد اتخذت الجامعة العربية إجراءات لم ينص ميثاقها عليها وغير مسبوقة تمثلت بحرمان ممثل ليبيا من حضور اجتماعاتها، ما أدى إلى مخالفة صريحة لنصوصها وقوانينها، ومن ثم فقدان قنوات الضغط المباشر على نظام القذافي، وتبين لاحقاً أن الجامعة لم تكن تمتلك معلومات عن الحركات الثورية والخلفيات العقائدية والتنظيمية لجماعات المعارضة[23].

موقف مجلس التعاون الخليجي من التدخل الأجنبي في ليبيا:

أظهرت دول الخليج تعاطفاً مع الشعب الليبي بهدف تخليصه من النظام الحاكم، ولم يقف هذا التعاطف عند حد المطالبة بمحاسبة "القذافي" على جرائمه في حق شعبه، وإنما أيد كل إجراء يستهدف النظام الليبي، وحظي الجانب الإنساني باهتمام ملحوظ من الجانب الخليجي، وهو ما تجلى في تسيير قطر لقوافل المساعدات الإنسانية إلى مدينة بنغازي، وقد كانت تريد من ذلك أن تكون شريكاً رئيساً في ترتيبات ما بعد سقوط "القذافي" لضمان قيام نظام ليبي يحقق لها طموحاتها في ليبيا[24].

لقد آزرت دول مجلس التعاون الخليجي الثورة الليبية عبر اعترافها بالمجلس الانتقالي الليبي، وقد اعترفت به قطر كأول دولة خليجية وعربية في 28 مارس 2011م كممثل وحيد وشرعي للشعب الليبي، وهو كان السبب في إقدام قطر على تسليح الثوار الليبيين، وإدارة الشؤون في المناطق المحررة، ولم يقتصر دور الدول الخليجية على دعم الثورة الليبية سياسياً فحسب، بل امتد ليشمل الدعم العسكري وبخاصة الدعم المقدم من جانب سلاح الجو الخليجي، وهو ما تجلى بوضوح في الخطوات التالية:

– مشاركة أربع مقاتلات قطرية من طراز ميراج (2000) في الدوريات المسلحة انطلاقاً من جزيرة كريت بالبحر المتوسط في إطار التحالف الدولي ضد ليبيا.

– مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة بست طائرات من طراز "إف 16" لفرض منطقة حظر الطيران، فضلاً عن طائرات "آباتشي وشينوك" وطواقمها للبحث والإنقاذ.

[23] فيصل شلال عباس المهداوي، "موقف جامعة الدول العربية من ثورات الربيع العربي في شمال أفريقيا" **مجلة الأستاذ**، (بغداد: جامعة بغداد، المجلد الثاني، 2018م).
[24] محمد بدري عيد "**النظم الأدوار التداخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية**"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الأهرام، ع187، يناير 2012م).

– إرسال السعودية طائرة مراقبة من طراز "أواكس" وأخرى للتزود بالوقود على أن تكون قاعدتها بمدينة مرسي مطروح قرب الحدود الليبية.

فدوافع الدول الخليجية مرتبطة بالدرجة الأولى بالعلاقات المتوترة بينها وبين نظام القذافي، إذ اتسمت العلاقات بين الجانبين بالتنازع والصراع، ومن ثم فإن من مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي إقصاء حكم "القذافي" وقيام نظام جديد في ليبيا يلقى القبول والاحترام من شعبه ومن دول المنطقة جميعاً[25].

وهذا التصاعد في الدور الإقليمي لم يظهر من فراغ، بل كان انعكاساً لمجريات الأحداث في المنطقة، وعلى سبيل المثال الدور الإسرائيلي في الثورات العربية يمكن تفسيره من خلال علاقاته القوية مع دول تساند الأفكار الغربية مثل دولة قطر، وهذا الافتراض يعززه الدعم الإسرائيلي المستمر لدولة قطر، وفق ما كشفه مدير المكتب العام في وزارة الخارجية الإسرائيلية "سامي رافيل"، الذي صرح بأن العلاقات الإسرائيلية القطرية ترجع بشكل خاص إلى عام 1995م، الذي كان بداية للتعاون بينهما في مجالات كثيرة السياسية منها والتجارية والاقتصادية والزراعية، فقد اتخذت علاقات إسرائيل شكل شراكة خفية منذ 2012م، حين أكد أمير دولة قطر في فبراير 2012م على أن إسرائيل هي دولة صديقة، فكان التدخل الخارجي فرصة لدول الخليج للتخلص من نظام القذافي المناهض للتطلعات الغربية، ولهذا تبعات إيجابية من جهة إعطاء ضمان تام للوجود الغربي والإسرائيلي في الساحتين العربية والإفريقية، وتسهيل عملية السيطرة على الشرق الأوسط وتدفق مصادر الطاقة إليها[26].

موقف الاتحاد الإفريقي من التدخل الأجنبي في ليبيا:

توقع الكثيرون بأن الأفارقة ولا سيما منظماتهم الإقليمية وفي مقدمتها الاتحاد الإفريقي سيكون له دور رئيس في إعادة الاستقرار إلى ليبيا، ثم الوصول إلى حلول وخيارات توافقية تضع نهاية للحرب التي جردت نظام القذافي من شرعيته، فقد كان الموقف الإفريقي متحفظاً منذ بداية الانتفاضة الليبية، ورافضاً للتدخل العسكري الخارجي في ليبيا، حتى امتنع الاتحاد الإفريقي في بداية الثورة عن توجيه إدانة مباشرة للقذافي، ولم يعلق حضور ليبيا في اجتماعاته مثلما فعلته الجامعة العربية.

وقد كان التصعيد العسكري من قبل قوات حلف الناتو السبب في تحفظ الاتحاد الإفريقي على تلك العمليات؛ نظراً لاستهدافها المواطنين، إذ رأى أن القرار الأممي 2793 المتعلق بالشأن الإنساني والقاضي بحماية المدنيين الليبيين قد تم انتهاكه عملياً في روحه ونصه من قبل حلف الناتو، إضافة للعمليات التي أعاقت مساعي السلام التي طرحها الاتحاد الأفريقي الساعي لحل الأزمة السياسية الليبية بالطرق السلمية، حيث طرح الاتحاد الأفريقي مبادرة في محاولة منه لوضع حد للحالة

[25] ظافر محمد العجمي، **دوافع التدخل العسكري الخليجي في ليبيا وتبعاته**، جريدة الآن الإلكترونية، (الكويت: ع 4394، 2ابريل2011م).

[26] نورهان الشيخ، **علاقة إسرائيل بالقوى الإقليمية في أعقاب ثورات الربيع العربي**، مجلة حمورابي للدراسات، (بغداد: مركز حمورابي، ع3، 2012م)، ص76-80.

المتدهورة عرفت بخارطة الطريق الإفريقية، حيث شكل الاتحاد أفريقي لجنة خماسية تضم خمس دول إفريقية هي "موريتانيا، مالي، جنوب أفريقيا، أوغندا، الكونغو"، وتمكنت اللجنة من صياغة مبادرة أكدت فيها على وجوب الوقف الفوري لكافة الأعمال العدائية، وفتح باب حوار بين الأطياف الليبية، وضمان البدء بمرحلة انتقالية تقود لإصلاحات سياسية في البلاد، وتستجيب لمطالب الشعب الليبي وتطلعاته المشروعة للديمقراطية والعدالة، والأمن، والإصلاح السياسي، والسلام، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية[27].

ورغم المساعي المبذولة للخروج من الأزمة إلا أن الاتحاد الإفريقي لم يستطع إقناع قوى المعارضة في ليبيا بخريطة الطريق الإفريقية، الأمر الذي أدى إلى إخفاق المبادرة، ولفهم صمت الاتحاد الأفريقي، لا بد من الإشارة إلى عوامل مهمة هي[28]:

1-يبقى تأثير الاتحاد محدوداً بسبب التأثير المالي الواضح لبلدان شمال أفريقيا على ميزانيتها، فموازنة الاتحاد الإفريقي السنوية تصل حوالي **217** مليون دولار، فنجد أن ليبيا هي بين المساهمين الخمسة الكبار في الاتحاد الأفريقي فضلاً عن امتلاك نظام القذافي سلسلة استثمارات وفنادق في كل من زامبيا، وبوركينافاسو، والتوغو، وأوغندا، والغابون، وغيرها، إضافة إلى سخاء القذافي الكبير على بعض الأنظمة الأفريقية في محاولة منه للحصول على الدعم داخل دوائر صناعة القرار في الاتحاد الإفريقي والتخفيف من عزلته الدولية.

2-طبيعة العلاقة التي جمعت القذافي بالاتحاد الإفريقي كمنظمة وكقادة، تلك العلاقة التي كانت خاصة جداً لدرجة شعر معها الاتحاد الإفريقي بإمكانية فقدان ليبيا، من خلال ابتعادها عن الإطار القاري الإفريقي، وانخراطها في الإطار العربي أكثر في حال رحيل القذافي، وهناك مسألة الهوية أيضاً إذ إن سكان شمال أفريقيا يرفضون غالباً ربطهم بمنطقة إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ويفضلون أن يكونوا جزءاً من الهوية المتوسطية أو العربية أو الإسلامية.

3-هناك شعور بأن الاتحاد الإفريقي لم يؤد دوراً مهماً في ترسيخ الديمقراطية في هذه البلدان خصوصاً، وفي القارة الإفريقية عموماً؛ نظراً للعلاقات السياسية المعقدة السائدة بين بلدان الاتحاد، فهذا الأخير يتكون من مجموعة دول ضعيفة، ما أثر سلباً على عمله كمنظمة دولية، فهو لا يعدو كونه انعكاساً للقدرات الحقيقية للدول الأعضاء فيه وكانت العديد من دول الاتحاد الإفريقي تخشى من ردات الفعل الانتقامية لبلدان شمال إفريقيا، فخوفهم من قدرة القذافي على تجاوز هذه الأزمة،

---

[27] شبكة بي بي سي نيوز عربي، **الأزمة الليبية تهيمن على قمة الاتحاد الإفريقي دون التوصل إلى اتفاق مشترك**، (1يوليو2011م).

[28] دافيد زونينو، **الاتحاد الأفريقي والصمت المطبق إزاء الأزمة الليبية**، ترجمة منير البغدادي، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 11ابريل 2011م). الرابط http://www.iss.co.za

والانتصار على معارضيه ساهم في تباين مواقف القادة الأفارقة بين من يرى ضرورة اتخاذ موقف حاسم يدين استخدامه المفرط للعنف، وبين من يدعوه إلى الاستماع لمطالب شعبه[29].

خاتمة:

1- يعد موقع ليبيا الجغرافي وما تملكه من مقومات مثل الموقع جغرافي والمقوم السكاني، جعلتها تتبوأ بموقع جيواستراتيجي مهم جداً في حوض البحر المتوسط، حيث يعطي القرب من السواحل الأوروبية أهمية استراتيجية، وكذلك يعطي قطاع النفط والغاز مقومات اقتصادية هائلة لما يمتاز به من جودة، وتساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويجعل التنافس شديداً بين الشركات الأجنبية للفوز بقطعة من هذه الكعكة، ما سمح بالتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لليبيا من أولويات هذه الدول.

2- أدى الإعلام العربي والعالمي دوراً حاسماً في التدخل في ليبيا، إذ استطاع تغيير المفاهيم وتشكيل العقول لمناهضة نظام الحكم، حتى أصبح الشعب مطية لتحقيق تلك الأهداف التي رسمت له بكل عناية لينجر الشعب في تطبيق هذه المؤامرة على نفسه، بتعاون من إعلام الدول العربية الشقيقة، وذلك بتوجيه البوصلة ودعم الجماهير الثائرة، وبهذا شكّل موقف العداء من قبل جامعة الدول العربية وبتفهم من دول مجلس التعاون الخليجي الذين كانوا يضمرون كراهية لنظام معمر القذافي، بتجريد الحكومة الليبية من شرعيتها ودعوة مجلس الأمن باتخاذ قرار يعطى التدخل العسكري الشرعية، ويساعد في قلب نظام الحكم في ليبيا.

3- مر هذا التدخل بمراحل عدة وشاركت فيه أطراف شتى، وامتاز هذا التدخل بالسرعة، وأدت عدة دول أوربية وعربية، مثل قطر والأمارات أدواراً رئيسة فيه، كما وظفت الدول الغربية التدخل في الأزمة الليبية لصالحها، وخلطت الأوراق من جديد، وحققت ما كانت تصبو إليه في أعقاب الحرب الباردة من فرض مصالحها الاقتصادية، وإعادة رسم استراتيجياتها، وكان الهدف الرئيس وراء التدخل الدولي في ليبيا هو القضاء على النظام القائم وإسقاطه، وتم تغليف هذا التدخل بغطاء من الأسباب الإنسانية، ما أدخل ليبيا في دوامة الفوضى.

4- وجدير بالذكر أن التدخل الأجنبي ساهم بشكل كبير في إدخال ليبيا في حالة من الانفلات الأمني واضطراب الحياة السياسية، كي يتسنى للقوى الكبرى بعثرة أموال الصندوق السيادي الليبي من استثمارات خارجية، ونتيجة لتلك الدوافع

[29] زياد عقل، **الاتحاد الإفريقي والثورة الليبية البروتوكولات والمصالح**، دراسة مقدمة لمشروع سبل دعم وتفعيل بروتكولات الاتحاد الأفريقي، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو 2012م).

المعلنة والغير المعلنة التي كانت محركاً للأهداف الإقليمية والدولية في التدخل الدولي، في الشأن الليبي والسعي لإسقاط نظامها القائم حتى يتسنى لها نهب ثروات هذا الشعب.

References:

Fathi Maatouq Ahmed, Regional and International Political Variables and their Impact on Libyan Foreign Policy 1990/2003, (Libyan Jamahiriya: General Culture Council, 1st floor, 2008), p. 137.

Kamal Al-Arifi Sahboun, The Impact of the collapse of the Soviet Union on Foreign Policy in 1990/2000, (Tripoli: Academy of Graduate Studies, 1st Edition, 2003), p. 42.

Ibrahim Fathi Omeish, Political History and the Future of Civil Society in Libya, (Cairo: Barneeq for Printing, Translation and Publishing, i 1, c 1, 2008), p. 402.

Abdulbasit Ghubara, Africa News Portal, (Tripoli: Observatory appointed on events, no 56, November 29, 2018).

Habib Aswad, "When the Leaders of Qatar and France War to Overthrow Gaddafi for Gas", Africa News Portal, (Tunisia: Observatory on Events, 10 June 2017).

Saif Mustafa Alawi, NATO Strategy towards the Arabian Gulf, (Abu Dhabi: Center for Strategic Studies and Research, UAE, No. 129, 2008).

Ahmad al-Faqih, et al., Where the Arabs Go, (Beirut: Arab Thought Foundation, i 1, 2011), p. 211.

Khalil Sami Ayoub, the European Union's position on the Arab revolutions, the Foundation for Electronic Civilization Dialogue, (No. 3564, December 2, 2011).

Peter J. Katrinstein, Civilizations in World Politics, translated by: Fadel Jekter, (Kuwait: Knowledge World Series, p. 385)

National Council for Culture, Arts and Letters, February 2012, pp. 131-132.

Khaled Saad Zaghloul, "Reading in the file of Franco-Libyan relations," (Cairo: Al-Ahram daily, March 31, 2011).

The AKP is in its thirteenth year "(Turkey Post, 31 December 2014).

Salah Salem, the Impact of the Egyptian Revolution in the Arab Ocean and the Regional Environment, Journal of Arab Affairs, (Cairo: Institute of Arab Research and Studies, No. 145, January 2011), pp. 69-72.

Nizar Abdel Qader, the Arab Spring and the Syrian Volcano towards a New Sykes-Picot, (Beirut: Shams Press, 1st Floor, 2012), p. 254.

Decision of the League of Arab States at the Ministerial Level at its Extraordinary Session on the Situation in Libya "No. 7360, 2 March 2011.

Faisal Shalal Abbas Al-Mahdawi, "The position of the League of Arab States on the Arab Spring revolutions in North Africa," Al-Ustaz Magazine (Baghdad: University of Baghdad, Vol.

Mohamed Badri Eid, the Interdisciplinary Roles of the Arab League in Regional Crises, Journal of International Politics, (Cairo: Al-Ahram Center, No. 187, January 2012).

Dhafer Mohammed Al-Ajmi, Motives of Gulf Military Intervention in Libya and its Consequences, Al-An Electronic Newspaper, (Kuwait: No. 4394, April 2, 2011).

Nourhan al-Sheikh, Israel's relationship with regional powers in the aftermath of the Arab Spring revolutions, Hammurabi Journal of Studies, (Baghdad: Hammurabi Center, No. 3, 2012), pp. 76-80.

BBC News Arabic, Libyan crisis dominates the African Union summit without reaching a joint agreement, (July 1, 2011).

David Zunmino, African Union and the Silence Applied to the Libyan Crisis, translated by Munir al-Baghdadi (Doha: Al-Jazeera Center for Studies, April 11, 2011).

Ziad Akl, The African Union and the Libyan Revolution: Protocols and Interests, An Introduction to the Project of Supporting and Activating the Protocols of the African Union (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, July 2012).